سلسلة الكامل / كتاب رقم 172 /

الكامل في أحاديث (سنن أبي داود) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (98 %) من أحاديثه

لمؤلفه د / عامر أحمد الحسيني .. الكتاب مجاني

(نسخة جديدة بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول)

الكامل في أحاديث (سنن أبي داود) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (98 %) من أحاديثه

المقدمة :

بسم الله وكفي ، وصلاة وسلاما علي عباده الذين اصطفي ، أما بعد :

بعد كتابي الأول (الكامل في السُّنن) أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها بكل من رواها من الصحابة بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وفيه (63,000 / الإصدار الرابع) ثلاثة وستون ألف حديث ، آثرت أن أجمع الأحاديث الواردة في بعض الأمور في كتب منفردة ، تسهيلا للوصول إليها وجمعها وقراءتها .

كتاب (سنن أبي داود) للإمام أبي داود السجستاني من أعظم كتب الحديث والسنة النبوية ومن أحسنها وأشملها في أحاديث الأحكام ، وهو أحد الكتب الستة الأصول وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجة .

وروي فيه الإمام أبو داود أكثر من خمسة آلاف (5000) حديث ، وبلغت أحاديثه (5270) حديث تقريبا .

ونسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في سنن أبي داود لا تقل عن (98 %) من أحاديث الكتاب ، وأقول أن (98 %) هي (علي الأقل) ، إذ الوصول للنسبة بدقةٍ أكثر يحتاج لتخصيص الكتاب بأحكام علي كل حديث من أحاديثه ولم يتسع الوقت عندي لذلك .

إلا أني قمت بمقارنة جيدة بين أحاديثه وبين كتاب (الكامل في السنن) ، وكذلك قد تتبعت أكثر أحاديثه حين العمل علي كتاب (الكامل في السنن) من أجل المتابعات والشواهد .

ووصلت إلي هذه النسبة ، وأن الأحاديث الصحيحة والحسنة فيه لا تقل عن (98 %) ، ولعل الله أن ييسر العمل عليه مفردا عن قريب .

وجدير بالذكر أن نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة بمختلف درجاتها في (سنن الترمذي) بلغت (99.5 %) من مجمل الكتاب ، وانظر في ذلك كتاب رقم (104) من هذه السلسلة / (الكامل في تقريب سنن الترمذي بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث والإبقاء علي ما فيه من الأقوال الفقهية وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه)

ونسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة بمختلف درجاتها في (سنن ابن ماجة) بلغت (99 %) من مجمل الكتاب ، وانظر في ذلك كتاب رقم (102) / (الكامل في تقريب سنن ابن ماجة بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه) .

أما عمل بعض المعاصرين عليه فلا يخلو من تعنت شديد في الحكم علي الأحاديث ، بل يكاد أكثرهم يقدم أقوال العقيلي وابن حبان في الجرح علي الأئمة جميعا ، وهما أشد الناس تعنتا في الجرح علي الإطلاق .

بل وكثيرا ما يتبعون منهج الأخذ بأشد جرح مباشرة كل مرة ، فإن وثق الراوي عشرة من الأئمة وضعفه عشرة من الأئمة وتركه النسائي مثلا فيقولون الراوي متروك كما قال النسائي .

ثم يأتي راوٍ ثانٍ يوثقه خمسة من الأئمة ويضعفه خمسة من الأئمة ويتركه ابن حبان مثلا ، فيقولون الراوي متروك كما قال ابن حبان . ثم يأتي راو ثالث يوثقه عشرة من الأئمة ويضعفه أبو حاتم مثلا ، فيقولون الراوي ضعيف كما قال أبو حاتم ، وهكذا علي الدوام أو في أكثر الرواة علي الأقل .

ولا أدري أين العلم في هذا من الأصل ، بل إن كان الحكم علي الرواة هكذا لاستطاعه كل أحد ، أين النظر في أسباب جرح كل إمام ، والبحث هل الجرح لسبب حديثي أم لاختلافات عقدية وفقهية وشخصية .

ثم النظر والبحث في الأسباب الحديثية هل هي صحيحة أم لا وهل أخطأ الراوي فيما ينكرونه عليه فعلا أم لا ، وهكذا حتي حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، أما أن تكون المسألة كالحساب لاستطاعها كل أحد ولما كان في ذلك شئ من العلم ، وسيأتي الكلام عن ذلك ببعض التفصيل .

ــــ أما هل في سنن أبي داود أحاديث مكذوبة أم لا ، أقول ليس في سنن أبي داود أحاديث مكذوبة ولا متروكة ، وقد تكلم بعض الناس قديما وحديثا في ذلك وبلغ عدد الأحاديث التي تركها أو كذبها بعض الناس (15) خمسة عشر حديثا .

فآثرت إفراد هذه الأحاديث في جزء مستقل ، لبيان أنها أحاديث أقصي أمرها أن تكون ضعيفة فقط ، بل وفي هذا الجزء تجد أن كثيرا منها يصل إلي درجة الحسن .

__ تنبيه : صدرت نسخة جديدة من الكتب السابقة من سلسلة الكامل بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول .

--

__ وبهذا الكتاب يكون قد تبين أن سنن الترمذي وسنن ابن ماجة وسنن أبي داود وسنن الدارمي ومسند أحمد ليس فيها أحاديث متروكة أو مكذوبة :

وانظر في ذلك كتاب رقم (103) من هذه السلسلة / (الكامل في أحاديث سنن ابن ماجة التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب)

وكتاب رقم (105) (الكامل في أحاديث سنن الترمذي التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب)

وكتاب رقم (157) (الكامل في أحاديث سنن الدارمي التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب)

وكتاب رقم (171) (الكامل في أحاديث مسند أحمد التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه .

--

___ مختصر الأسباب الحديثية التي أفضت بالكثيرين للتعنت في الحكم علي الأحاديث :

_1_ التعنت في الحكم علي الرواة واختيار أشد جرح يقال في الراوي علي الدوام

_2_ تقديم الجرح المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي حفظ الراوي ومروياته

_3_ عدم استقصاء أسانيد كل حديث

_4_ عدم استقصاء ما للحديث من شواهد لمعناه

_5_ معاملة الرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء .

_ أما التعنت في الحكم علي الرواة واختيار أشد جرح في الراوي علي الدوام :

فيتبع بعض الناس قديما وحديثا منهج اختيار أشد ما يقال في الراوي من جرح أياً كان ، ظناً منهم أن هذا أسلم وآمن احتياطا حتي لا يُدخلوا للسنة النبوية ما ليس منها .

فإن وثق الراوي عشرة من الأئمة وضعفه عشرة من الأئمة وتركه النسائي مثلا فيقولون الراوي متروك كما قال النسائي ، ثم يأتي راوٍ ثانٍ يوثقه خمسة من الأئمة ويضعفه خمسة من الأئمة ويتركه ابن حبان مثلا ، فيقولون الراوي متروك كما قال ابن حبان ،

ثم يأتي راو ثالث يوثقه عشرة من الأئمة ويضعفه أبو حاتم مثلا ، فيقولون الراوي ضعيف كما قال أبو حاتم ، وهكذا علي الدوام أو في أكثر الرواة علي الأقل .

ولا أدري أين العلم في هذا من الأصل ، بل إن كان الحكم علي الرواة هكذا لاستطاعه كل أحد ، أين النظر في أسباب جرح كل إمام ، والبحث هل الجرح لسبب حديثي أم لاختلافات عقدية وفقهية وشخصية .

ثم النظر والبحث في الأسباب الحديثية هل هي صحيحة أم لا وهل أخطأ الراوي فيما ينكرونه عليه فعلا أم لا ، وهكذا حتي حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، أما أن تكون المسألة كالحساب لاستطاعها كل أحد ولما كان في ذلك شئ من العلم .

وآخرون يقدمون قول العقيلي وابن حبان في الرواة لشدتهم العجيبة في الجرح ، وهذا يكاد يكود منهجا لدي هؤلاء المتعنتين ، ويكفي أن تعرف أن العقيلي تكلم في الإمام ابن المديني وجرحه ، لك أن تتخيل أن يكون ابن المديني من الرواة المجروحين ،

حتي قال الذهبي في الميزان (3 / 140) تعليقا علي هذا الجرح (أفما لك عقل يا عقيلي ! أتدرى فيمن تتكلم ، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيّف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ..)

وصدق والله الذهبي ، فإن كان رجل تكلم في ابن المديني فما بالك حين يتكلم في غيره من الرواة ممن لم يصلوا لدرجة ثقة ابن المديني ، ماذا تظن أن يقول فيهم ؟ لذلك تجد العقيلي يكاد لا يوثق أحدا أصلا ، فتجد بعض الناس اليوم يقدّمون قول العقيلي وقوله في جرح الرواة !

أما ابن حبان فشبيه بالعقيلي حتي قال الذهبي في الميزان (1 / 274) (ابن حبان ربما قصب - أي جرح - الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، وصدق ، فابن حبان أحيانا يتكلم في ثقات لا تدري أي عقل كان معه حين تكلم فيهم ، وأحيانا يجرح بل ويتهم الراوي بخطأ واحد وقع فيه ، ولا أدري متي صار من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ولو في إسناد واحد .

فتجد بعض الناس اليوم يقدمون قول ابن حبان علي كل الأقوال ، ويقدمون قول العقيلي علي كل الأقوال ، فيجرحون الثقات ويتهمون أهل الصدق ، ويخرجون من السنة كثيرا مما هو منها ، ويحكمون بكذب ووضع كثير من الأحاديث التي أقصي أمرها أن تكون في الضعيف فقط .

بل وبعضهم لا يكتفي بهذا حتي يروح فيتهم غيره بالتساهل في الحكم علي الأحاديث ، وليس هذا من الاحتياط في شئ إطلاقا .

ولابد من جمع كل الأقوال في الراوي ، والنظر في مراتب من يجرحهم ، والبحث عن سبب الجرح أجرحٌ لسبب حديثي أو مذهبي وعقدي وفقهي ، ومعرفة من يضعف الراوي لصدور عدد من الأخطاء منه وسوء حفظه فعلا ، ومن يضعف الراوي بالغلطة الواحدة والغلطتين فقط ، والنظر في المتابعات والشواهد لمرويات الراوي ، وهكذا ، حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، وبالله التوفيق .

_ أما السبب الثاني وهو تقديم جرح الرواة المبني علي الخلافات العقدية والفقهية فوق التوثيق المبني علي الرواية حديثيا فقط :

وأقول في ذلك أنه لا ينبغي تضعيف راو أيا كان بناء علي بدعة أو مذهب عقدي يقال أنه مخالف للسنة ، أبدا أبدا ، ولا يُسقط أي شئ من ذلك عدالة الراوي ، العدالة لا تسقط إلا بالفسق والفسق بلا خلاف عند أي مذهب كان أنه ارتكاب الكبائر .

وكم من راو ضعفه بعض الأئمة بل وتركوا حديثه لمجرد أنه عندهم صاحب بدعة أو مذهب مخالف للسنة ، إلا أن الأكثر وهو الصحيح قطعا أن الراوي لا يضعف بشئ من ذلك ، وكم من حديث في الصحاح بما في ذلك صحيح البخاري وصحيح مسلم لراو مرجئ وخارجي وقدري وو .

وأضرب مثالا وهو عبد الله بن شريك العامري ، قال ابن شاهين (ثقة) ، وقال أبو زرعة الرازي (ثقة) ، وقال أحمد بن حنبل (ثقة) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال الدارقطني (لا بأس به) ، وقال ابن خلفون الأزدي (ثقة) ، وقال يحيي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب الفسوي (ثقة) .

أرأيت ما في الرجل من توثيق ؟ ، لكن انظر علي الوجه الآخر قال الجوزجاني (مختاري كذاب) يعني من أصحاب مختار بن عبيد الثقفي ، وقال الأزدي (لا يُكتَبُ حديثُه) ، وقال ابن حبان (كان غاليا في التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات) ، وكان سفيان بن عيينة لا يحدث عنه ، وترك عبد الرحمن بن مهدي الحديث عنه لسوء مذهبه ، فكما تري كل ذلك لا لشئ إلا لمذهبه ، لكن كما تري الرجل ثقة ، ولا شأن لنا بمذهبه حين نتكلم عن الرواية .

وهذا مثال آخر ، موسي بن قيس الحضرمي ، قال ابن الجوزي (كان من غلاة الرافضة يروي أحاديث منكرة) واتهمه بالوضع ، وقال (من غلاة الشيعة وهو إن شاء الله من حمير النار) ، وقال العقيلي (من الغلاة في الرفض يحدث بأحاديث مناكير بواطيل)

ودعك الآن من قوله (من حمير النار) فليست من التألي علي الله والمسألة علي تفصيل معروف منذ عهد الصحابة أنفسهم وليس هذا مكان التفصيل ، إلا أن ما يعنينا هنا أن ذلك التضعيف الشديد ليس لشئ إلا لمذهبه ، لذلك كان ابن الجوزي والعقيلي يردون كثيرا من الأحاديث المقبولة بل ويجعلونها من الموضوعات المكذوبة بناء علي مذاهب الرواة .

أما من لم يجعل مذهب هذا الراوي حكما علي روايته في الحديث ماذا قالوا ؟ ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم علي شدته (لا بأس به) ، وقال الفضل بن دكين (كان مرضيّا) ، وقال ابن حنبل (لا أعلم إلا خيرا) ، وقال ابن نمير (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) ، فالرجل بغض النظر عن مذهبه فهو في الحديث ثقة .

بل وبنفس هذه الحجة سيردُّ كلُّ مذهبٍ عقدي وفقهي أحاديث المذاهب الأخري ولن يقبل منها حديثا واحدا ، فكل حديث يرويه من يفضّل أبا بكر وعمر علي باقي الصحابة لن يقبله من يفضّلون علي بن أبي طالب بحجة أن رواتها مخالفون لهم في المذهب .

وكل حديث يرويه صاحب أي مذهب في الصلاة أو الوضوء أو الصيام أو المعاملات أو أو ويؤيد مذهبه لن يقبله أصحاب المذاهب الأخري لأنه علي خلاف مذهبهم ، وسيردُّ كل من شاء ما أراد من أحاديث بحجة أن رواتها ممن علي غير مذهبه ولعلهم أخطأوا فرووا ما يؤيد مذهبهم ! ولن يبقي في الدنيا حديثٌ مقبول .

وقد اتبع هؤلاء المتعنتون هذا السبيل في عدد ليس بالهين من الأحاديث ، وضعفوا بل وتركوا عددا من الراواة بناء علي مذاهبهم العقدية والفقهية فقط ، بل ومع وجود توثيق قوي لهم من كثير من الأئمة ، وهذا المذهب أفضي إلي ضرر كبير ، ولم أتبعه في شئ من أحكامي علي الأحاديث ولا في حديث واحد ولله الحمد .

_ أما السبب الثالث وهو عدم البحث والاستقصاء عن متابعات الأحاديث :

فتجد البعض بمجرد أن يري إسنادا ضعيفا لحديث ما يقول الحديث ضعيف ، هكذا بإطلاق ! بل وكثيرا ما تجد بعضهم في القرون المتأخرة يحكمون علي أحاديث أنها مكذوبة لمجرد أن رأي بعض طرق الحديث يرويها الكذبة ، ولو استقصي لوجد أسانيد أخري مقبولة تدخل الحديث في إحدي مراتب القبول .

وأذكر مثالا مختصرا في ذلك وهو حديث (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع) (صحيح) ، وهو حديث صححه كثير من الأئمة منهم : ابن حبان وأبو عوانة وابن حجر والنووي وابن الصلاح وابن عبد البر والعلائي والمنذري والحاكم والعجلوني وابن قدامة وابن الملقن والسبكي والسخاوي والعراقي والسيوطي وغيرهم .

وهو حديث مروي بإسناد حسن من حديث أبي هريرة ، وروي مرسلا بإسناد صحيح من حديث الزهري ، وروي بإسناد حسن من حديث كعب بن مالك ، وروي بثلاثة أسانيد ضعيفة من حديث أبي هريرة ، وروي مرسلا بإسناد حسن من حديث معمر عن رجل من الأنصار .

فهذا حديث له نحو (6) ستة أسانيد ، أربعة منها ضعفها خفيف واثنان كل منهما حسن بذاته أو علي التنزل وعلي مضض ضعيفان ضعفا خفيفا ينجبر بأقل المتابعات ، فإذا ببعض الناس اليوم يتجاهلون كل ذلك ويضعفون الحديث بل ويتهمون من صححه بالتساهل في التصحيح !

وقد رأيتَ بعض الأئمة الذين صححوه وهم من هم وهذا مثال فقط علي طريقتهم في التضعيف ، وقد أفردت هذا الحديث وطرقه في جزء منفرد وهو كتاب رقم (170) فراجعه .

_ أما السبب الرابع وهو عدم البحث والاستقصاء عن شواهد لمعني الحديث :

فكثيرا ما تجد أحاديث فيها ضعف خفيف كانقطاع أو سوء حفظ أو أو وتصلح للمتابعة ويكون هناك أحاديث كثيرة تشهد لمعناها وبالتالي ترقي إلي مرتبة (الحسن لغيره) وهي إحدي مراتب القبول .

لكن مع ذلك تجد كثيرا من المشتغلين في الحديث يحكمون عليها بالضعف لضعف راويها ، وهل هذه كل وظيفتك أن تقول فلان ضعيف وانتهي ؟ وإن كان هذا الفعل مقبولا من بعض الأئمة قديما لعدم وقوفهم علي كل الطرق والأسانيد وانتشار الرواة في كثير من البلاد ، فما عذر هؤلاء اليوم !

_ أما السبب الخامس وهو معاملة الرواة المتروكين معاملة الرواة الكذابين سواء بسواء : وها هنا لابد من بيان الفرق بين الراوي المتروك أو الضعيف جدا والراوي الكذاب .

الراوي المتروك أو الضعيف جدا هو راوٍ يغلب علي حديثه الخطأ من سوء حفظه الشديد لكنه لا يكذب ، أو علي الأقل لا يكذب تعمدا ، أما الراوي الكذاب فهو الذي يتعمد الكذب وإن في رواية واحدة ، فإن ثبت تعمده الكذب فهو مطروح كليا ولا يُعتبر به في شئ .

لكن علي الوجه الآخر إن روي الراوي علي سبيل المثال (100) مائة حديث فأخطأ في (70) سبعين حديثا منها فهذا رجل متروك ، لكن في معني هذا القول نفسه أنه لم يخطئ في (30) ثلاثين حديثا وأنه رواها علي الوجه الصحيح ، ومن هنا لم يترك الأئمة روايات المتروكين كليا بل رووها ودونوها في الكتب .

ثم بعد ذلك يتم النظر في كل حديث ، وتنظر هل روي هذا الحديث رواة آخرون حتي وإن كانوا ضعفاء أو متروكين ، وتنظر هل تفرد هذا الراوي المتروك بما روي أم لا ، فقد تجد أنه تابعه علي روايته رواة آخرون مما يثبت أنه لم يخطئ في رواية معينة .

بل حتي إن تابعه علي رواية ما رواة آخرون متروكون ، ولنقل اجتمع علي رواية ما أربعة رواة ضعفاء جدا ، فهذا مما يغلب علي الظن أنهم لم يخطئوا فيه جميعا ، وهذا يرفع الحديث الذي اجتمعوا عليه من أن يكون متروكا ويكون ضعيفا فقط .

وهذا فرق كبير شاسع بين الراوي المتروك والراوي الكذاب ، ولا ينتبه لهذا الفرق كثير من الناس اليوم حتي صاروا يتعاملون مع الرواة الضعفاء جدا كأنهم رواة كذابون ! فلابد من التنبه لهذا الفرق ، فليس كل حديث فيه روٍا متروك يكون متروكا ، وليس كل حديث الرواة الضعفاء جدا متروك ، بل فيها أحاديث صالحة يمكن الاستئناس بها .

_ وإن كان السبب الواحد من هذه الأسباب الخمسة : يفضي إلي ضرر كبير في الحكم علي الأحاديث ، فكيف بمن اجتمع فيهم أربعة منها بل كيف بمن اجتمع فيهم كل هذه الأسباب ! كم من الضرر نتج عن هؤلاء في الحكم علي الأحاديث .

ومن أراد المزيد من تفصيل وأمثلة فليراجع كتبا أخري من هذه السلسلة ، مثل كتاب رقم (2) / (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الإيمان معرفةٌ وقولٌ وعمل وحديث النظر إلي وجه عليٍّ عبادة وبيان معناه وحديث أنا مدينة العلم وعليٌ بابها وتصحيح الأئمة له)

وحديث أنا مدينة العلم صححه كثير من الأئمة منهم الطبري والحاكم والعلائي والزركشي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم ، بل إن مجرد تصحيح هؤلاء الأئمة للحديث ينبغي أن يمنع هؤلاء من الإنكار علي من يصحح الحديث ، أم يرون كل هؤلاء الأئمة أغبياء جهال لا يعرفون من علوم الحديث ما عرفوا هم !

وكذلك كتاب رقم (103) (الكامل في أحاديث (سنن ابن ماجة) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه / 140 حديث)

وكتاب رقم (105) (الكامل في أحاديث (سنن الترمذي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه / 50 حديث) .

وكتاب رقم (110) (الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد) .

وكتاب رقم (83) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن صححه من الأئمة) ، وهذا الحديث صححه عدد من الأئمة منهم مغلطاي والباجي والقشيري وابن الصائغ وابن الديبغ وابن حزم والسخاوي وغيرهم .

وكذلك كتاب رقم (93) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه ضعيف أو متروك) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الذهبي والخلعي والسيوطي والسندي وعبد الحق الإشبيلي وابن السكن وغيرهم .

وكتاب رقم (84) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسّنه وضعفه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب) ، وهذا الحديث حسنه الإمام النووي والسيوطي .

وكتاب رقم (125) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه) ، وهذا الحديث حسنه الأئمة الشهاب القضاعي وأبو بكر المفيد والسيوطي وغيرهم .

وكتاب رقم (137) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم ابن حبان والحاكم والضياء المقدسي والهيثمي والبوصيري وابن حجر وابن كثير والمناوي وغيرهم .

وكتاب رقم (141) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من (40) طريقا إلي النبي ومن صححه من الأئمة وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل علي بن أبي طالب) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الذهبي والحاكم وابن حجر والطبري وابن مردويه وابن حمدان والعلائي والسيوطي وابن شاهين وغيرهم .

وكتاب رقم (150) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط مع بيان اختلاف الصحابة والأئمة في حدّه بين القتل والرجم والحرق) ، وهذا الحديث صححه كثير من الأئمة منهم الحاكم والبيهقي والطبري والضياء المقدسي وابن الجارود وابن عبد البر وابن عبد الهادي وغيرهم .

وكتاب رقم (161) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يتجلّي الله يوم القيامة لعباده عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة من خمس طرق عن النبي) ، وهذا الحديث صححه الأئمة أبو نعيم والحاكم واستشهد به الدارقطني واللالكائي وابن السمعاني وغيرهم .

وكتاب رقم (171) (الكامل في أحاديث مسند أحمد التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه)

لذا ختاما لهذا الأمر أقول أنه لابد من التنبه لمسألة الحكم علي الأحاديث ، وشدة التنبه لمن يقوم بذلك ، لمعرفة مدي توسطهم وتساهلهم وتعنتهم في الحكم علي الأحاديث والرواة ، ومدي استقصائهم لما للأحاديث من متابعات وشواهد ، ومدي حكمهم علي الرواة بناء علي مذاهبهم وليس بناء علي أحاديثهم ، ومدي اتباعهم والتزامهم الأدب مع من سبق من أئمة وما لهم من أحكام علي الأحاديث .

1_ روي أبو داود في سننه (694) عن ابن عباس عن النبي قال لا تصلوا خلف الناسم ولا المتحدث . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه عبد الله المدني وعبد الملك بن أيمن وجهالة .

_ أقول الحديث أقصي امره الضعف فقط وله شواهد .

_ أما الجهالة فنعم فقط قال عبد الله بن يعقوب عمن حدثه عن محمد بن كعب القرظي ، فصار من بين عبد الله المدني ومحمد القرظي مجهولا .

، أما عبد الله بن يعقوب المدني فروي عنه عبد الله بن أبي زياد وابن وهب وغيرهم ، وحسّن له الترمذي في سننه (830) ، وقال عنه ابن حجر في التقريب (مجهول الحال) وهذا ضعف خفيف ينجبر بما يأتي من متابعات . أما عبد الملك بن محمد بن أيمن فروي عنه عبد الله القعنبي ويحيي بن المغيرة ، وضعفه أبو داود ، وهو ضعيف .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان حسن من حديث ابن عباس ، رواه الطيالسي في مسنده (2767) .

_ وروي بإسناد ثالث لا ينزل عن الحسن من حديث أبي هريرة ، رواه الطبراني في المعجم الأوسط (5246)

_ وروي بإسناد رابع لا بأس به من حديث ابن عباس ، رواه البزار في مسنده (4952)

_ وروي بإسناد خامس ضعيف من حديث ابن عباس ، رواه أبو يعلي في مسنده (2738)

_ وروي بإسناد سادس ضعيف من حديث ابن عباس ، رواه الحاكم في المستدرك (4 / 264) ، وفيه محمد بن معاوية ضعيف وتركه بعضهم .

_ وروي بإسناد سابع ضعيف من حديث ابن عباس ، رواه البيهقي في السنن الكبري (7 / 270) ، وفيه عبد الرحمن الضبي مختلف فيه بين الضعف والترك .

_ وروي بإسناد ثامن ضعيف من حديث ابن عباس ، رواه ابن حميد في مسنده (المطالب العالية / 3128) ، وفيه ابن أبي هشام القرشي والأكثرون علي تضعيفه .

_ لذا فالحديث لا ينزل عن درجة الحسن ، وإن سلمنا جدلا وعلي مضض أن كل طرقه ضعيفة فمجموعها يثبت ولابد أن للحديث أصلا عن النبي .

2_ روي أبو داود في سننه (158) عن أبي بن عمارة أنه قال يا رسول الله أمسح علي الخفين ؟ قال نعم ، قال يوما ؟ قال يوما ، قال ويومين ؟ قال ويومين ، قال وثلاثة ؟ قال نعم وما شئت . (حسن)

_ قيل حديث متروك لأن فيه محمد الثقفي وأيوب الكندي .

_ أقول الحديث حسن ومحمد الثقفي وأيوب الكندي كلاهما صدوق لا بأس به وللحديث تأويل .

_ أما محمد بن يزيد الثقفي فروي عنه عدد من الأئمة منهم عبد الرحمن بن رزين وأبو بكر بن عياش وشريك القاضي وابن لهيعة وغيرهم ، وحسّن له الترمذي في سننه ، وروي له الحاكم في المستدرك هذا الحديث وقال (هذا إسناد مصري لم ينسب واحد منهم إلي جرح ، وإلي هذا ذهب مالك بن أنس) ،

وإنما تكلم فيه من تكلم لروايته هذا الحديث ظنا منهم أنه مخالف لما تواتر في الأحاديث من تحديد مدة المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم للمقيم ، وسيأتي بيان تأويل الحديث .

_ أما أيوب بن قطن فروي عنه محمد الثقفي ومعاذ الجهني ، وذكره ابن حبان في الثقات لكن قال (لا أعتمد علي إسناد خبره) ، وسئل عنه أبو حاتم فقال (هو محدّث) ، وكذلك لم يتكلم فيه من تكلم إلا لروايته هذا الحديث .

_ أما تأويل الحديث فقال الخطابي في معالم السنن (1 / 59) (.. الأصل في التوقيت أنه للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، هكذا روي في خبر خزيمة بن ثابت وخبر صفوان بن عسال ، وهو قول عامة الفقهاء غير أن مالكا قال يمسح من غير توقيت قولا بظاهر هذا الحديث ، وتأويل الحديث عندنا أنه جعل له أن يرتخص بالمسح ما شاء وما بدا له كلما احتاج إليه على مر الزمان إلاّ أنه لا يعدو شرط التوقيت) ،

وهذا تأويل حسن ، وهذا أفضل من تضعيف الحديث ، والحديث لا ينزل إلي تلك الدرجة من الضعف ، وقال أبو داود بعد روايته (اختُلف في إسناده وليس بالقوي) ، وهذا التضعيف الخفيف أقرب وأهون من حكم من جاء بعده فقالوا متروك .

3_ روي أبو داود في سننه (1006) عن أبي هريرة عن النبي قال أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله ، في السُّبْحة . (حسن لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه حجاج بن عبيد وليث بن أبي سليم .

_ أقول الحديث حسن وحجاج ضعيف وليث صدوق وللحديث شواهد أخري تقويه .

_ أما حجاج بن عبيد بن أبي عبد الله فذكره ابن حبان في الثقات وقال (شيخ ، روي عن إسماعيل بن إبراهيم ، روي عنه ليث بن أبي سليم) ،

والرجل توبع علي حديث وليس له شئ يُنكر عليه ، فهو مستور لا بأس به ، وهذا علي مذهب ابن حبان وغيره أن الرجل يخرج عن حد الجهالة برواية واحد عنه ،

أما من أخذ بمذهب غيره في أن الرجل لا يخرج عن حد الجهالة إلا برواية اثنين عنه علي الأقل فيظل عندهم فيه جهالة ، لكن علي كل فهذا ضعف خفيف ينجبر بورود الحديثمن طرق أخري تأتي .

أما ليث بن أبي سليم القرشي فصدوق حسن الحديث ، وإنما اضطرب حفظه في بعض الأسانيد فقط ، روي له البخاري ومسلم في صحيحيهما متابعة ، وهما لا يرويان عن راو ينزل عن درجة صدوق حسن الحديث ،

وقال العجلي (لا بأس به) ، وقال (جائز الحديث) ، وقال البخاري (صدوق) ، وقال (صدوق يهم) ، وقال عثمان بن أبي شيبة (صدوق ولكن ليس بحجة) ، وقال (ثقة) ، وقال ابن معين في رواية (لا به بأس) ، وقال الساجي (صدوق فيه ضعف) ،

لكن قال أبو حاتم (مضطرب الحديث) ، وقال أبو زرعة (مضطرب الحديث) ، وقال أبو عبد الله الحاكم (مجمع علي سوء حفظه) لكن في نفس الوقت حين روي هو نفسه لليث في كتابه المستدرك صحح أحاديثه ،

وقال ابن حنبل (مضطرب الحديث) ، وقال البزار (أصابه اختلاط فاضطرب حديثه ، لا نعلم أحدا ترك حديثه ، ولم يثبت عنه الاختلاط فبقي في حديثه لين) ، وقال الدارقطني (ليس بحافظ) وقال (سيئ الحفظ) ، وقال يعقوب الفسوي (حديثه مضطرب) ، وقال ابن معين في رواية (ليس حديثه بذاك ، ضعيف) ،

وأعدل الأقوال في الراوي أنه في الأصل صدوق حسن الحديث ، وروي له البخاري ومسلم في صحيحيهما ، إلا أنه فعلا اختلط في أسانيد بعض الأحاديث ، وهذا حدث فعلا لا أنكره ، إلا أنه ليس من شرط الثقة أو الصدوق أنه لا يخطئ أبدا ، فتلك الأحاديث المعدودة التي اضطرب فيها ضعيفة ، وما سواها حسنة ، وخاصة إن توبع عليها كالحال هنا .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان من حديث علي بن أبي طالب ، رواه الدارقطني في سننه (1 / 225) ، وفيه عمرو الفقيمي مختلف فيه بين موثق ومضعف .

_ وروي بإسناد ثالث ضعيف من حديث المغيرة بن شعبة ، رواه ابن ماجة في سننه (1428) ، وفيه عثمان الخراساني ضعيف وانقطاع بين عطاء بن أبي مسلم والمغيرة بن شعبة .

_ وروي بإسناد رابع ضعيف ، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (2 / 113) عن ابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد وابن عمر كانوا يقولون لا يتطوع حتي يتحول من مكانه الذي صلي فيه الفريضة .

_ لذا فحديث الباب حسن ، ومجموع هذه الأسانيد يثبت ولابد أن للحديث أصلا عن النبي ، وإن قيل ليست من القوة بمكان لترفعه إلي الحسن ، أقول هي قطعا تكفي لإخراجه من المتروك وتجعله في الضعيف فقط .

4_ روي أبو داود في سننه (1853) عن أبي هريرة قال أصبنا صِرما من جراد فكان رجل منا يضرب بسوطه وهو محرم ، فقيل له إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبي فقال إنما هو من صيد البحر . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه يزيد التميمي .

_ أقول الحديث حسن ويزيد التميمي ضعيف فقط ولم يتفرد بالحديث .

_ أما يزيد بن سفيان التميمي فقال ابن حنبل (ما أقرب حديثه) ، وقال أبو حاتم (ضعيف الحديث) ، وقال أبو داود (ضعيف) ، وضعفه أبو زرعة والدارقطني وابن المديني وابن حبان وابن معين ،

لكن تركه النسائي ، وهذا من تعنته المحض ، وهو من المتعنتين في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ، بل وقرينه في التشدد وهو أبو حاتم لم يزد الرجل إلا علي التضعيف فقط ، وقول من ضعفوه أقرب وأصح والرجل ضعيف فقط .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان حسن من حديث أبي هريرة ، رواه أبو داود في سننه (1853) ، وفيه ميمون بن جابان البصري لا ينزل عن صدوق ،

قال فيه العجلي (ثقة) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولخص الذهبي حاله في الكاشف فقال (ثقة) ، وصدق في ذلك ، أما قول أبي داود عن حديثه أنه وهم فلا دليل عليه وهو محض ظن ، وقول من وثقوه أقرب وأصح والرجل لا ينزل عن صدوق وحديثه حسن .

_ أما الجراد فقد ثبتت فيه بضعة أحاديث منها ما رواه البخاري في صحيحه (5495) عن عبد الله بن أبي أوفي قال غزونا مع النبي سبع غزوات أو ستا كنا نأكل معه الجراد .

وروي ابن حنبل في مسنده (14235) بإسناد حسن من حديث جابر بن عبد الله قال غزونا مع رسول الله فأصبنا جرادا فأكلناه .

لذا فحديث الباب حسن ، وإن تنزلنا فهو ضعيف فقط ولا ينزل بحال إلي المتروك .

5_ روي أبو داود في سننه (2489) عن عبد الله بن عمرو عن النبي قال لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله فإن تحت البحر نارا وتحت النار بحرا . (ضعيف)

_ قيل متروك لأن فيه بشر الكندي وبشير بن سليم .

_ أقول الحديث ضعيف فقط وله شواهد . وقال الجصاص في أحكام القرآن (1 / 129) (.. وجائز أن يكون ذلك علي وجه الاستحباب لئلا يغرر بنفسه في طلب الدنيا ، وأجاز ذلك في الغزو والحج والعمرة إذا لا غرر فيه لأنه إن مات في هذا الوجه غرقا كان شهيدا) .

_ أما بشر الكندي فضعيف لجهالته والعتب عليه في هذا الحديث ، أما بشير بن مسلم الكندري فروي عنه مطرف الحارثي وبشر الكندي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فالرجل مستور لا بأس به .

_ أما شطره الأول فقد ثبت من حديث ابن عمر ، رواه الطوسي في مستخرجه (2015) بإسناد حسن عن ابن عمر وقال (هذا حديث حسن صحيح غريب) ،

وروي بإسناد ثان حسن من حديث أبي بكرة ، رواه الحارث في مسنده (المطالب العالية / 1138) ، فإن قيل في إسناده الخليل بن زكريا الشيباني متروك ، أقول بل هو صدوق وأقصي أمره الضعف فقط ، قال جعفر الصائغ (ثقة) ، وقال الساجي (يخالف في بعض حديثه) ،

لكن تركه صالح جزرة ، وليس في حديث الرجل شئ يُنكر عليه إلي تلك الدرجة ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (متروك الحديث) فلم يصب في ذلك ، وقد لخص هو نفسه حاله في

المطالب العالية فقال (ضعيف) وهذا أقرب مما قاله في التقريب ، وعلي كل فهذه طريق صالحة في المتابعات .

_ وروي ابن أبي شيبة في مصنفه (1403) بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو قال ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا جنابة إن تحت البحر نارا ثم ماء ثم نارا . وهذا من قول عبد الله بن عمرو وليس مرفوعا للنبي .

_ وروي ابن أبي شيبة في مصنفه (1402) عن ابن عمر قال التيمم أحب إليَّ من الوضوء من ماء البحر . وهذا صحيح من قول ابن عمر .

_ لذا فحديث الباب ضعيف فقط وليس بمتروك ، وله شواهد ترفعه عن أن يكون متروكا ، وشطره الأول ثبت من حديث أبي هريرة وأبي بكرة .

6_ روي أبو داود في سننه (2935) عن ابن عباس قال السجِلُّ كاتب كان للنبي . (حسن)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن فيه عمرو النكري ويزيد العوذي .

_ أقول الحديث أقصي أمره الضعف فقط وله شواهد .

_ أما عمرو بن مالك النكري فروي عنه عدد من الأئمة منهم حميد الخولاني وسعيد الأزدي والحسن بن سفيان وغيرهم ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال (يخطئ ويغرب) ، أما اتهام ابن عدي له فغير صحيح وهو رجم بالظن وليس له في ذلك معتمد ،

لذا فقط أصاب ابن حجر حين لم يلتفت إليه ولخص حال الرجل في التقريب فقال (صدوق له أوهام) ، وكذلك لخص الذهبي حاله في الكاشف فقال (ثقة) .

أما يزيد بن كعب العوذي فروي عنه نوح بن قيس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره البخاري في التاريخ الكبير من غير جرح ، وإنما تكلم فيه من تكلم لهذا الحديث وسيأتي الكلام عن ذلك ، والرجل أقصي أمره أن يكون ضعيفا فقط .

_ أما في الكلام عن معناه ، فجاء في تفسير الطبري (18 / 543) (.. واختلف أهل التأويل في معنى السجل الذي ذكره الله في هذا الموضع ، فقال بعضهم هو اسم ملك من الملائكة ، ثم روي ذلك عن ابن عمر والسدي الكبير ،

وقال آخرون السجل رجل كان يكتب لرسول الله ، ثم روي ذلك عن ابن عباس ، وقال آخرون بل هو الصحيفة التي يكتب فيها ، ثم روي ذلك عن ابن عباس ومجاهد) ،

وقال ابن حجر (فتح الباري / 8 / 437) (وجاء عن ابن عباس أن السجل اسم كاتب كان للنبي ، أخرجه أبو داود والنسائي والطبري من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس بهذا ، وله شاهد من حديث بن عمر عند بن مردويه ، وفي حديث ابن عباس المذكور عند بن مردويه والسجل الرجل بلسان الحبش ،

وعند ابن المنذر من طريق السدي قال السجل المَلَك ، وعند الطبري من وجه آخر عن ابن عباس مثله ، وعند عبد بن حميد من طريق عطية مثله وبإسناد ضعيف عن عليٍّ مثله ، وذكر السهيلي عن النقاش أنه ملك في السماء الثانية ترفع الحفظة إليه الأعمال كل خميس ، واثنين وعند الطبري من حديث بن عمر بعض معناه) ،

أما قول بعضهم أنه لم يكن في الصحابة أحد يسمي السجل فخطأ مردود ، قال ابن حجر في فتح الباري (.. وقد أنكر الثعلبي والسهيلي أن السجل اسم الكاتب بأنه لا يعرف في كتاب النبي ولا في أصحابه من اسمه السجل ، قال السهيلي ولا وجد إلا في هذا الخبر ،

وهو حصر مردود فقد ذكره في الصحابة ابن منده وأبو نعيم وأوردا من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان للنبي كاتب يقال له سجل وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه) ،

لذا فالسجل مختلف فيه أنه كاتب رجل من الصحابة أو كاتب ملك من الملائكة أو أن السجل أي الصحيفة ، والجزم أنه لم يكن في الصحابة أحد اسمه السجل جزم غير ممكن ، وهذا كله ينفي الجزم ببطلان الحديث ، وأقصي أمره أن يكون ضعيفا فقط .

7_ روي أبو داود في سننه (2647) عن علي بن أبي طالب قال لئن بقيت لنصاري بني تغلب لأقتلن المقاتلة ولأسبينَّ الذرية فإني كتبت الكتاب بينهم وبين النبي علي أن لا ينصِّروا أبناءهم . (صحيح)

_ قيل متروك لأن فيه عبد الرحمن النخعي وشريك القاضي وإبراهيم بن مهاجر .

_ أقول الحديث لا ينزل عن الحسن ، وثلاثتهم صدوقون علي الأقل وللحديث شواهد . وروي الإمام الطبري هذا الحديث في تهذيب الآثار (مسند علي / 3 / 223) وصححه ثم أفاض في تأويله فراجعه .

_ أما عبد الرحمن بن هانئ النخعي فقال العجلي (ثقة) ، وقال البخاري (فيه نظر وهو في الأصل صدوق) ، وهذا من الأمثلة التي تدحض قول من يدعون أن قول البخاري (فيه نظر) تعني أنه متروك ، وليس ذلك بصحيح وكم قالها في رواة وثقهم غيره ، وكثيرا ما كان يقولها ويعني أن حديثا معينا من أحاديث الراوي فيه نظر وليس أن الراوي بجملته فيه نظر ،

وقال أبو حاتم علي شدته (لا بأس به ، يُكتب حديثه) ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال (ربما أخطأ) ، لكن ضعفه أبو داود وابن عدي والنسائي وابن حنبل ، واتهمه ابن معين ،

ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (صدوق له أغلاط ، أفرط ابن معين فكذبه) ، وصدق في قوله عن ابن معين فليس له مستند في تكذيب الرجل ، وأقصي أمر الرجل أن يكون ضعيفا فقط وهذا علي التنزل وعلي مضض ،

وليس في حديث الرجل شئ يُنكر عليه إلي تلك الدرجة ، أما هذا الحديث فقد توبع عليه فقد تابعه موسي بن أبي كثير الأنصاري كما عند ابن حيويه في الخامس من مشيخته (3) ،

وموسي بن أبي كثير ثقة أو صدوق علي الأقل ، وثقه أبو حاتم وابن معين وابن سعد والفسوي وغيرهم ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (صدوق رُمي بالإرجاء ولم يصب من ضعفه) ، وأحسن منه قول الذهبي إذ لخص حاله في الكاشف فقال (ثقة) .

أما شريك القاضي فثقة تغير حفظه بعد تولي القضاء فأخطأ في بضعة أحاديث فقط ، ولا ينزل عن صدوق ولا ينزل حديثه عن الحسن ، روي له البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وقال أبو داود (ثقة يخطئ علي الأعمش) ، وقال الحربي (ثقة) ،

وقال العجلي (ثقة حسن الحديث ، من سمع منه قديما فحديثه صحيح) ، وقال أبو حاتم (صدوق له أغاليط) ، وقال أبو زرعة (يغلط أحيانا) فقيل له إنه حدث بواسط أحاديث بواطيل فقال أبو زرعة (لا تقل بواطيل) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ،

وقال صالح جزرة (صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه) ، وقال ابن سعد (ثقة مأمون كثير الحديث وكان يغلط) ، وقال المخرمي (شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري) ، وقال ابن معين (ثقة ثقة) وفي رواية قال (يغلط ويذهب بنفسه علي سفيان وشعبة) ،

وكذلك حسّن له الترمذي في سننه ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، لكن قال أبو أحمد (ليس بالمتين) ،

وذكره ابن حبان في الثقات وقال (كان في آخر أمره يخطئ) ، وقال ابن حنبل (صدوق ثقة إذا لم يخالف) ، وقال الدارقطني (ليس بالقوي) ، وبعد أن فصّل ابن عدي في أحاديثه في الكامل قال (في بعض ما لم أتكلم علي حديثه مما أمليت بعض الإنكار ، والغالب علي حديثه الصحة والاستواء) ،

والرجل كان في الأصل ثقة ، فلما ولي القضاء وانشغل ساء حفظه واضطرب فأخطأ في بضعة أحاديث ، والرجل كان مكثرا جدا ، وقارب حديثه (1000) ألف إسناد ، فمثله بضعة أخطاء معدودة مغمورة في بحر روايته ، وقد توبع علي هذا الحديث ولم يتفرد به .

أما إبراهيم بن مهاجر البجلي فصدوق إن لم ثقة أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، روي له مسلم في صحيحه ، وقال ابن سعد (ثقة) ، وقال سفيان الثوري (لا بأس به) ، وقال أبو داود (صالح الحديث) ، وقال ابن حنبل (ليس به بأس) ،

وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال العجلي (جائز الحديث) ، وحسّن له الترمذي في سننه ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ، وقال الساجي (صدوق اختلفوا فيه) ،

لكن ضعفه ابن معين ويحيي القطان وأبو حاتم وابن حبان وابن حنبل في رواية والنسائي في رواية والدارقطني وشعبة وابن عيينة وابن مهدي ، وعلي كل فلا يُنكر خطأ الراوي في بعض الروايات لكن لا يكفي ذلك لإنزاله إلي الضعف المطلق ، ولعل الذهبي قد أصاب حين اختصر حاله فقال (ثقة) .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان من حديث علي بن أبي طالب ، رواه أبو يعلي في مسنده (323) ، وفيه محمد الكلبي وأصبغ التميمي ،

أما محمد بن السائب الكلبي فمختلف فيه بين الضعف والترك ، وأنكروا عليه أمورا في تفسيره وفي بدعته فقد كان مرجئا وكان يؤمن بالرجعة أي برجوع علي بن أبي طالب ،

أما في الحديث فضعيف ، قال ابن معين (ضعيف) ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال النحاس (سكت العلماء عن كل ما رواه فلم يحتجوا بشئ منه) ، وقال الساجي (كان ضعيفا جدا لفرطه في التشيع) ،

وتركه ابن المديني والدارقطني والبخاري والنسائي وأبو حاتم وأبو أحمد ، لكن بعد إبعاد الشدة في النظر إلي الرجل بناء علي بدعته وإرجائه وتشيعه وإيمانه برجوع علي بن أبي طالب وما في تفسيره من أشياء لم يتابعه عليها ، والنظر إلي أحاديثه فقط تصل إلي ما وصل إليه ابن عدي ،

فبعد أن فصّل في أحاديثه ابن عدي في الكامل قال (له أحاديث صالحة إذا روي عن أبي صالح في التفسير ، وأما الحديث خاصة إذا روي عن ابن عباس ففيه مناكير ، ولشهرته بين الضعفاء يُكتب حديثه) ، وصدق والرجل ضعيف فقط .

أما أصبغ بن نباتة التميمي فهو في نفسه ثقة أو علي الأقل صدوق ، قال عنه العجلي (ثقة) ، واستشهد به الحاكم في المستدرك ، وقال ابن عدي (إذا حدث عنه ثقة فهو عندي لا بأس برواياته ، وإنما أتي الإنكار من جهة من روي عنه لأن الراوي عنه لعله أن يكون ضعيفا) وصدق ،

وقال أبو حاتم علي شدته (لين الحديث) ، وضعفه ابن حبان والنسائي والدارقطني والساجي وابن مهدي وابن عمار وابن سعد وابن معين ويحي القطان والفسوي ،

لكن إذا نظرنا إلي حديث الرجل نجد أن له نحو (40) حديثا وتوبع علي أكثرها لفظا أو معني ، وكثيرا مما أنكروه عليه العتب فيه علي من روي عنه لا منه هو ، ولعل بعضهم اشتد عليه لبدعته فقد كان شيعيا شديد التشيع ، أما في الحديث فهو كما قال ابن عدي ، والرجل لا بأس به .

_ أما من أنكروا الحديث فقالوا إنما هو عن عمر بن الخطاب وليس عن النبي ، أقول لا مانع أن يكون الأمر عن كل ذلك حسن ، فليس ثبوت الحديث عن عمر مانعا لثبوته عن النبي ، وقد صحح الإمام الطبري هذا الحديث كما سبق .

_ وبما سبق يتبين أن الحديث حسن علي الأقل من الطريق الأولي ، وله طريق ثانية ضعيفة إن لم تزد الحديث قوة فلن تنقص منه شيئا ، والحديث بأي حال لا ينزل إلي المتروك وأقصي أمره الضعف فقط .

8_ روي أبو داود في سننه (3818) عن ابن عمر عن النبي قال وددت أن عندي خبزة بيضاء من بُرَّةٍ سمراء ملبقة بسمن ولبن ، فقام رجل من القوم فاتخذه فجاء به فقال في أي شئ كان هذا ؟ قال في عكة ضب ، قال ارفعه .

_ قيل متروك لأن فيه أيوب وهو أيوب بن خوط .

_ أقول الحديث صحيح وأيوب في الحديث ليس أيوب بن خوط كما قالوا وإنما هو أيوب السختياني ، وللحديث شواهد تقويه .

_ أما أيوب في إسناد الحديث فهو أيوب السختياني وهو ثقة متفق علي ثقته ، وليس هو أيوب بن خوط المختلف فيه بين الضعف والترك ،

وإنما دعاهم لقول ذلك أن رأي بعضهم في الحديث نكارة وبالتالي لا يمكن أن يكون راويه أيوب السختياني ، ولأن الحسين بن واقد روي عن أيوب السختياني وعن أيوب بن خوط ، فلما أتي في الإسناد أيوب من غير تمييز قالوا إذن هو أيوب بن خوط ،

وذلك ليس بصحيح وليس في الحديث نكارة ، وقد جاء الحديث بالتمييز في حلية الأولياء لأبي نعيم (15475) فقال الفضل بن موسي السيناني عن الحسين بن واقد عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر عن النبي .

هذا بخلاف أن الحديث روي مختصرا بلفظ (سئل النبي عن أكل الضب فقال لا آكله ولا أحرمه) و(أتي النبي بضب فلم يأكله ولم يحرمه) ، رواه مسلم في صحيحه (1946) وأبو عوانة في مستخرجه (7692) وغيرهم وفيه أن أيوب هو أيوب السختياني وليس أيوب بن خوط ، مما يؤكد أيضا أن أيوب هنا هو السختياني الثقة .

_ أما عدم التفرد فقد روي في هذا المعني أحاديث أخري ، منها ما ابن حنبل في مسنده (4483) بإسناد صحيح عن ابن عمر قال أُتي النبي بضب فلم يأكله ولم يحرمه .

وروي مسلم في صحيحه (1951) عن جابر قال أتي النبي بضب فأبي أن يأكل منه وقال لا أدري لعله من القرون التي مُسخت .

وروي النسائي في الصغري (4320) بإسناد صحيح عن ثابت الأنصاري قال كنا في سفر مع النبي فنزلنا منزلا فأصاب الناس ضبابا فأخذت ضبا فشويته ثم أتيت به النبي فإخذ عودا بعد به أصابعه ثم قال إن أمة من بني إسرائيل مُسخت دواب في الأرض وإني لا أدري أي الدواب هي ، وقال لعل هذا منها .

وروي ابن حنبل في مسنده (10760) بإسناد صحيح عن أبي سعيد قال جاء رجل إلي النبي فقال إنا بأرض مضبة فما تأمرنا ، فقال النبي بلغني أن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب فما أدري أي الدواب هي ، فلم يأمر ولم ينه .

وروي ابن حبان في صحيحه (5266) بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن حسنة قال غزونا مع رسول الله فنزلنا أرضا كثيرة الضباب ونحن مرملون فأصبناها فكانت القدور تغلي بها ، فقال النبي

ما هذا ؟ فقلنا ضبابا أصبناها ، فقال إن أمة من بني إسرائيل مسخت وأنا أخشي أن تكون هذه ، فأمرنا فأكفأنا وإنا لجياع .

وغير ذلك مما ورد في هذه المعاني من أحاديث ، مما يشهد لحديث الباب ، والحديث أقصي أمره أن يكون ضعيفا فقط .

9_ روي أبو داود في سننه (3861) عن أبي هريرة عن النبي قال من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدي وعشرين كان شفاء من كل داء . (صحيح)

_ قيل متروك لأن فيه سعيد الجمحي .

_ أقول الحديث صحيح وسعيد الجمحي ثقة ومع ذلك لم يتفرد بالحديث . والحديث رواه الحاكم في المستدرك (4 / 206) وقال (حديث صحيح علي شرط مسلم) ، وأقره الذهبي وقال (علي شرط مسلم) .

_ أما سعيد بن عبد الرحمن الجمحي فروي له مسلم في صحيحه ، وقال الحاكم (ثقة مأمون) ، وقال العجلي (ثقة) ، وقال النسائي (ثقة) ، وهذه كبيرة من النسائي لأنه من المتعنتين جدا في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة الواحدة ومع ذلك أطلق الرجل الثقة ،

وقال ابن حنبل (ليس به بأس) ، وقال ابن نمير (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) ، وصحح له الحاكم في المستدرك وجعل حديثه علي شرط مسلم ،

لكن ضعفه الفسوي وأفرد فيه ابن ابن حبان كعادته في الجرح ، ولا أعلم سببا أو حديثا دعاهم لها ، وبعد أن فصّل ابن عدي في أحاديثه في الكامل قال (له أحاديث غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة وإنما يهم في الشئ بعد الشئ) ،

ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (صدوق له أوهام ، أفرط ابن حبان في تضعيفه) ، ولا أدري لم قال ذلك وكأنه أراد أن يجمع بين كل الأقوال حتي وإن كانت خطأ ، والرجل ثقة .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بنحوه بإسناد ثان من حديث أنس بن مالك ، رواه البيهقي في السنن الكبري (9 / 339) ، وفيه زيد العمي مختلف فيه بين موثق ومضعف .

_ وروي بإسناد ثالث ضعيف من حديث الزهري مرسلا ، رواه الرافعي في التدوين (3 / 181) .

_ ورواه الترمذي في سننه (2053) بإسناد رابع حسن من حديث ابن عباس بلفظ إن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم إحدي وعشرين . وقال (هذا حديث حسن غريب) ، ورواه الحاكم في المستدرك (4 / 206) وقال (هذا حديث صحيح الإسناد) .

_ لذا فالحديث صحيح ، والإسناد الأول صحيح بذاته ولا ينزل عن الحسن بحال ، فكيف وللحديث طرق أخري تشهد له وتزيده ثبوتا علي ثبوت .

10_ روي أبو داود في سننه (5076) عن ابن عباس عن النبي قال من قال حين يصبح (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ، وله الحمد في السماوات والأرض وعشيا وحين تُظهِرون) إلي قوله (وكذلك تُخرَجون) أدرك ما فته في يومه ذلك ، ومن قالهن حين يمسي أدرك ما فاته في ليلته . (ضعيف)

_ قيل متروك لأن فيه محمد البيلماني وعبد الرحمن البيلماني وسعيد الأنصاري .

_ أقول الحديث ضعيف فقط وسعيد الأنصاري صدوق ومحمد البيلماني وعبد الرحمن البيلماني كلاهما ضعيف فقط وللحديث شواهد .

_ أما عبد الرحمن بن أبي زيد البيلماني فضعفه أبو حاتم والدارقطني ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (ضعيف) ، وترجم له الذهبي في الميزان وقال (من مشاهير التابعين) ، وترجم له في الكاشف وقال (قال أبو حاتم لين وذكره ابن حبان في الثقات وكان من فحول الشعراء) ، والرجل أقصي أمره الضعف فقط .

_ أما محمد بن عبد الرحمن البيلماني فقال أبو حاتم (ضعيف الحديث) ، وضعفه ابن عدي وأبو زرعة والحميدي والدارقطني ، وقال البخاري والنسائي والساجي (منكر الحديث) ،

أما ابن حبان فتشدد وتعنت وبالغ كعادته في الجرح فاتهم الرجل ، وكلما تري من ذلك من ابن حبان لا يسع المرء إلا أن يقول كما قال الإمام الذهبي (ابن حبان ربما - قصب - أي جرح الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، وهذه في الثقات فما بالك حين يتكلم في راو هو في الأصل

ضعيف ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (ضعيف) وصدق والرجل أقصي أمره الضعف فقط .

_ أما سعيد بن بشير الأنصاري فروي عنه الليث بن سعد وعبد الله الجهني ، وقال أبو حاتم (شيخ لليث بن سعد ليس بمشهور ، ليس محله أن يدخل في كتاب الضعفاء) ، وهذه كبيرة من أبي حاتم لأنه من المتعنتين في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ، أما ما في حديثه من منكرات فهي من محمد بن البيلماني وليست منه هو ، والرجل مستور لا بأس به .

_ أما عدم التفرد فقد روي ابن حنبل في مسنده (15197) بإسناد لا بأس به من حديث معاذ بن أنس عن النبي قال ألا أخبركم لم سمي الله إبراهيم خليله الذي وفّي ، لأنه كان يقول كلما أصبح وأمسي (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) حتي يختم الآية .

وفيه زبان بن فائد مختلف فيه ، قال أبو حاتم (شيخ صالح) ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، لكن ضعفه ابن معين ، وقال الساجي (عنده مناكير) ،

أما قول الساجي عنده مناكير فإنما أراد أنه يتفرد بأحاديث ، وكثيرا ما كان الأئمة المتقدمون يطلقون لفظ المنكر علي الحديث الفرد حتي وإن كان في نفسه صحيحا ،

ومن أمثلة ذلك قول الإمام السيوطي في الحاوي للفتاوي (2 / 136) (.. وإنما أطلق المنكر على حديث القلتين ووصف في الميزان عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكرة ، بل وفي الصحيحين أيضا ،

وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية ، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث فضلا عن بطلانه ، وطائفة كابن الصلاح ترى أن المنكر والشواذ مترادفان ، وكم في الصحيح من حديث وصف بالشذوذ ..) ،

فكثير من الألفاظ كالمنكر والشاذ كان لها معان أخري عند أئمة الحديث الأوائل غير المعاني التي صارت مشهورة عند من بعدهم ، وكم من حديث قالوا عنه صحيح شاذ وصحيح منكر وصحيح غريب وغير ذلك ، فلم يكن إطلاق النكارة والشذوذ دالا علي ضعف الحديث ،

أما عند من بعدهم وغلبة الألفاظ والمعاني الفقهية صار معني المنكر هو المعني المتداول المشهور اليوم يعني الضعيف بدرجاته ، وإنما تؤخذ الألفاظ بمعانيها عند قائلها لا بمعانيها عند سامعها .

أما تضعيف ابن معين فمبهم غير مفسر ، ولا أعلم سببا أو حديثا دعاه لهذا ، وعلي كل فحتي إن قلنا هو ضعيف فهذا أقصي أمر الرجل أنه ضعيف فقط .

_ لذا فحديث الباب ضعيف بذاته ، ولفضل الآية في المجمل شاهد من حديث معاذ بن أنس ، إلا أنه ليس شاهدا تاما لاختلاف لفظ الحديثين ، وعلي كل فحديث الباب لا ينزل إلي المتروك .

11_ روي أبو داود في سننه (5273) عن ابن عمر أن النبي نهي أن يمشي الرجل بين المرأتين . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه داود المدني .

_ أقول الحديث أقصي أمره الضعف فقط ، ورواه الحاكم في المستدرك (4 / 276) وقال (صحيح الإسناد) ، وللحديث شواهد .

_ أما داود بن أبي صالح المدني فقال البخاري (لا يُتابَع علي حديثه) ، وقال ابن عدي (لا أعرف له إلا هذا الحديث وبه يُعرف ولا يُتابع عليه) ، وقال ابن حجر والذهبي (منكر الحديث) ،

والنكارة ها هنا تعني التفرد ، لأن الرجل ليس له إلا هذا الحديث ، وراجع الحديث السابق لمعرفة أن الأئمة كانوا يطلقون لفظ المنكر حتي علي الأحاديث الصحيحة التي يتفرد بها روايها ، وحتي إن سلمنا أن الرجل ضعيف فهذا أقصي أمره أن يكون ضعيفا فقط ، وليس في الحديث شئ جاوز المقدار لننزل به إلي درجة الترك وخاصة أن للحديث شواهد لمعناه .

_ أما عدم التفرد فليس للحديث شاهد علي لفظه وإنما علي معناه ، وهذا الحديث نفسه له لفظ آخر كما عند البيهقي في شعب الإيمان (5446) وابن عدي في الكامل (3 / 553) بلفظ إذا استقبلتك المرأتان فلا تمر بينهما خذ يمنة أو يسرة .

مما يبين أن المراد هو عدم المرود بينهما لعدم التلامس ، وهذا في ورد في أحاديث أخري مثل ما روي الروياني في مسنده (1213) بإسناد لا بأس به من حديث أبي أمامة عن النبي قال فليزحم رجل خنزيرا متلطخا بطين خير له من أن يزحم منكبه منكب امرأة لا تحل له .

وروي ابن الجعد في مسنده (2493) بإسناد مرسل حسن من حديث ابن أبي زكريا الخزاعي عن النبي قال لأن يقرع الرجل قرعا يخلص القرع إلي عظم رأسه خير له من أن تضع امرأة يدها علي رأسه لا تحل له ولأن يبرص الرجل برصا يخلص البرص إلي عِطفه وساعديه خير له من أن تضع امرأة يدها علي ساعده لا تحل له .

_ مما يبين أن معني الحديث ليس بفرد وإن كان في لفظه تفرد ، وأقصي أمر حديث الباب أنه ضعيف فقط ولا ينزل المتروك بحال .

12_ روي أبو داود في سننه (133) عن ابن عباس أنه رأي رسول الله يتوضأ فذكر الحديث كله ثلاثا ثلاثا قال ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة . (حسن)

_ قيل متروك لأن فيه عباد الناجي .

_ أقول الحديث حسن وعباد الناجي صدوق وللحديث شواهد .

_ أما عباد بن منصور الناجي فاستشهد به البخاري في صحيحه ، وقال عنه (صدوق) ، وقال يحيي القطان (ثقة ، لا ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه) يعني القدرفقد كان قدريا ، وقال العجلي (جائز الحديث ، وقال (لا بأس به ، يُكتَب حديثه) ، وحسّن له الترمذي في سننه ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ، وصحح له الحاكم في المستدرك ،

لكن ضعفه أبو حاتم والبزار وابن عدي وأبو داود وأبو زرعة والنسائي وابن حنبل وابن المديني والساجي والدارقطني وابن معين وابن سعد ،

ولخص الذهبي حاله في التقريب فقال (صدوق ، رُمي بالقدر وكان يدلس وتغير بآخره) ، أما اتهامه بالتدليس فغير صحيح ولا يثبت ، وإنما قالها من ظن أن عباد لم يسمع من عكرمة فقالوا إذن قد أسقط الواسطة بينه وبين عكرمة ،

وهذا ليس بصحيح فعباد سمع من عكرمة مباشرة ، وثبت في عدد من الأحاديث أنه رآه وجالسه وسمع منه ، ومن أمثلة ذلك ما رواه الطيالسي في مسنده (2789) قال عباد بن منصور (حدثنا عكرمة عن ابن عباس .. فذكر حديثا) ، وقال أيضا (سمعت عكرمة يقول) ،

وعلي كل ومع التنزل يكون هذا الإسناد ضعيف فقط وليس متروكا بحال ، لكن يظل الحديث نفسه حسنا إذ له طرق أخري كما يأتي .

_ أما عدم التفرد فقد روي الحديث بإسناد ثان صحيح من حديث ابن عباس ، رواه النسائي في الصغري (101) .

_ وروي بإسناد ثالث صحيح من حديث علي بن أبي طالب ، رواه أبو داود في سننه (111)

_ وروي بإسناد رابع صحيح من حديث ابن عباس بلفظ (.. ثم قبض قبضة من الماء فنفض يده فمسح بها رأسه وأذنيه) ، رواه البيهقي في السنن الكبري (1 / 58)

_ وروي كذلك من حديث عبد الله بن زيد ، رواه البخاري في صحيحه (185)
_ وروي بإسناد سادس صحيح من حديث المقدام الكندي ، رواه أبو داود في سننه (121)

_ وغيرها من أحاديث تشهد له ، فحديث الباب صحيح .

13_ روي أبو داود في سننه (574) عن جميع بن عمير قال انطلقت مع عمتي وخالتي فدخلنا علي عائشة فسألناها كيف كان يصنع رسول الله عند غسله من الجنابة ، قالت كان يفيض علي كفيه ثلاث مرات ثم يدخلها في الإناء ثم يغسل رأسه ثلاث مرات ثم يفيض علي جسده ثم يقوم إلي الصلاة ، وأما نحن فإنا نغسل رؤوسنا خمس مرار من أجل الضفر . (حسن)

_ قيل متروك لتفرد جميع بن عمير بزيادة خمسا من أجل الضفر .

_ أقول الحديث حسن ، وهو أثر موقوف من قول عائشة وليس مرفوعا للنبي ، وجميع بن عمير صدوق علي الأقل وللحديث شواهد .

_ أما جميع بن عمير التيمي فقال العجلي (ثقة) ، وقال أبو حاتم (صالح الحديث) وهذه منه كبيرة لأنه من المتعنتين في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ، وحسّن له الترمذي في سننه ، وصحح له الحاكم في المستدرك ،

أما اتهام ابن نمير له بالكذب فمبهم وهو مردود قطعا ، ولا أعلم سببا أو حديثا دعاه لهذا ، ولعله اشتد عليه لبدعته فقد كان شيعيا ، ولذلك فقد أصاب ابن حجر حين لخص حاله في التقريب فقال (صدوق يخطئ ويتشيع) ، والرجل لا ينزل بحال عن صدوق .

_ أما عدم التفرد فلشواهد علي معني الحديث ، منها ما روي ابن حنبل في مسنده (25633) بإسناد ضعيف من حديث عائشة قالت أجمرت - أي ضفرت - شعري إجمارا شديدا فقال لي رسول الله يا عائشة أماعلمت أن علي كل شعرة جنابة .

روي الترمذي في سننه (106) بإسناد لا بأس به عن أبي هريرة عن النبي قال تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البَشَر .

وروي الطبراني في المعجم الكبير (25 / 37) بإسناد لا بأس به من حديث ميمونة قالت أفتنا يا رسول الله عن الغسل من الجنابة ، فقال تبلي أصول الشعر وتنقّي البشر .

وروي أبو نعيم في الحلية (5445) بإسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب عن النبي قال مع كل شعرة جنابة .

وغيرها من أحاديث في نفس المعني ، لذا فما ثبت في الأحاديث عن عدد من الصحابة أن يصب علي الشعر ثلاث مرات فهو الآكد ، وإن لم تكف الثلاث فليستعن بأكثر حتي يبل كل شعره أو شعرها عملا بهذه الأحاديث ، فالأحاديث تعين بعضها في المسألة ،

وعلي التنزل إن قلنا أن جميع بن عمير ضعيف والأحاديث لا تشهد له فيكون حديث الباب علي أقصي أمره ضعيفا فقط .

14_ روي أبو داود في سننه (4015) عن علي بن أبي طالب عن النبي قال لا تكشف فخذك ولا تنظر إلي فخذ حيٍّ ولا ميت . (صحيح لغيره)

_ قيل متروك لأن فيه انقطاعا بين ابن جريج وحبيب بن أبي ثابت .

_ أقول الحديث صحيح والانقطاع من أنواع الضعيف فقط وللحديث شواهد كثيرة .

_ أما هذا الإسناد لحديث أبي داود فقال قائلون أنه ضعيف لأن ابن جريج قال أُخبِرت عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم عن علي بن أبي طالب ، أقول لا مانع أن يكون لم يسمع الحديث منه مدة ثم سمعه منه ، فصار له رواية أولي نقلها من أخذ منه قبل سماع ، وله رواية ثانية نقلها عنه من أخذها عنه بعد السماع ،

فقد روي الدارقطني في سننه (863) بإسناد صحيح عن ابن جريج قال أخبرني حبيب بن أبي ثابت ، ورواه ابن حنبل في مسنده (1252) بإسناد ثان حسن عن ابن جريج قال حدثني حبيب بن أبي ثابت ، ورواه الضياء في المختارة (477) بإسناد ثالث حسن عن ابن جريج قال حدثني حبيب بن أبي ثابت ، لذا فالحديث صحيح من هذه الطريق ،

بل حتي إن سلمنا جدلا وعلي مضض أن هذا الإسناد فيه انقطاع لكان هذا ضعفا خفيفا ، وللحديث طرق أخري كثيرة تشهد له وتقويه .

_ فقد روي الحديث بإسناد ثان حسن من حديث جرهد الأسلمي ، رواه الترمذي في سننه (2798) وقال (حديث حسن)

_ وروي بإسناد ثالث صحيح من حديث جرهد الأسلمي ، رواه ابن حبان في صحيحه (1719)

_ وروي بإسناد رابع صحيح من حديث محمد الأسدي ، رواه ابن حنبل في مسنده (21987)

_ وروي بإسناد خامس حسن من حديث ابن عباس ، رواه الترمذي في سننه (2 / 706)

_ وروي بإسناد سادس لا بأس به من حديث قبيصة بن المخارق ، رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (2 / 127)

_ وروي بإسناد سابع ضعيف من حديث بلال بن بحينة ، رواه الخرائطي في المكارم (456)

_ وللحديث طرق أخري إلا أن فيما سبق كفاية ، فحديث الباب صحيح كفيما دار الأمر .

15_ روي أبو داود في سننه (4421) عن أبي الدرداء قال من قال إذا أصبح وإذا أمسي حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم سبع مرات كفاه الله ما أهمه صادقا كان بها أو كاذبا . (صحيح)

_ قيل متروك وقيل مكذوب لأن له إسناد آخر ضعيف !

_ وهذا من أعجب ما تسمع من التضعيف بل والتكذيب اليوم ! حديث صحيح ثابت من قول أبي الدرداء يتعللون حتي يجعلونه مكذوبا بأنه له إسنادا آخر ضعيف ! وهكذا لن يبقي في الدنيا حديث صحيح ثابت !

_ وهذا الحديث أثر موقوف من قول أبي الدرداء رضوان الله عليه ، وإسناده صحيح لا غبار عليه ، ورجاله كلهم ثقات لا ينزل حتي واحد منهم إلي درجة صدوق ، بل كلهم ثقات .

_ وإنما تكلم فيه بعضهم بسبب جملة صادقا بها كان أو كاذبا ، وكعادتهم حين لا يدركون تأويل حديث ما فلا يسكتون ويقولون نكله إلي عالمه أو لعل له تأويلا لا نعلمه ، بل هيا هيا مباشرة إلي التكذيب ! ثم يتعجبون حين يستعمل الناس نفس الطريقة مع الأحاديث التي يصححونها هم !

وقد يكون من تأويل الحديث أن الكذب ها هنا العملي وليس القلبي ، وهذا أمر مبسوط في غير هذا المكان ، فكثير من أمور الكبائر يطلق عليها نفاقا وما شابه من غير أن يكون صاحبها منافقا بالقلب حقا ، وكذلك لفظ التكذيب فكثير ما يطلق في بعض لغاب العرب علي الخطأ وليس علي التعمد ، فقس علي ذلك الأمر ها هنا ، فالتأويل ميسور .

_ أما رجال هذا الإسناد فلن أترجم لهم جميعا بل سأذكر أقل اثنين فيه للمثال ، فأق رجل فيه هو عبد الرزاق بن عمر العابد ، قال أبو حاتم (صدوق يعد من الأبدال) ، وهذه كبيرة من أبي حاتم لأنه من المتعنتين جدا في الجرح وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ،

وقال يزيد الدمشقي (من ثقات المسلمين من المتعبدين) ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال (صدوق عابد) ، وقال الذهبي في الكاشف (ثقة من الأولياء) ، ولم يجرحه أحد .

ومن بعده هو يزيد بن محمد القرشي ، قال ابن حبان وأبو حاتم والنسائي والبخاري والدارقطني وابن يونس كلهم قالوا (ثقة) ، ولخص الذهبي حاله في الكاشف فقال (ثقة حافظ) . وهذان أقل رجلين درجة في هذا الإسناد !

_ لذا فالأثر صحيح ثابت عن أبي الدرداء من قوله ولما فيه إشكال تأويل .

.. قائمة المصادر مذكورة بأكملها في آخر كتاب (الكامل في السنن) ..

__ كتب سابقة :

1_ الكامل في السُّنن ، أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وفيه (63,000) ثلاثة وستون ألف حديث / الإصدار الرابع

2_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث (الإيمان معرفةٌ وقولٌ وعمل) وحديث (النظر إلي وجه عليٍّ عبادة) وبيان معناه وحديث (أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها) وتصحيح الأئمة له

3_ الكامل في الأحاديث الضعيفة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث الضعيفة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

4_ الكامل في الأحاديث المتروكة والمكذوبة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث المتروكة والمكذوبة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

5_ الكامل في أحاديث فضل الصلاة علي النبي / 160 حديث

6_ الكامل في أحاديث فضائل الصحابة / 4900 حديث

7_ الكامل في أحاديث فضائل آل البيت لقرابتهم من النبي / 1700 حديث

8_ الكامل في أحاديث فضائل أبي بكر الصديق / 800 حديث

9_ الكامل في أحاديث فضائل عمر بن الخطاب / 600 حديث

10_ الكامل في أحاديث فضائل عثمان بن عفان / 350 حديث

11_ الكامل في أحاديث فضائل علي بن أبي طالب / 950 حديث

12_ الكامل في أحاديث فضائل معاوية بن أبي سفيان / 100 حديث

13_ الكامل في أحاديث أحبِّ الصحابة إلي النبي / 40 حديث

14_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اطلبوا الخير عند حِسان الوجوه من (20) طريقا عن النبي وبيان معناه

15_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الصغري / 3700 حديث

16_ الكامل في تواتر حديث مهديِّ آخر الزمان من (30) طريقا مختلفا إلي النبي

17_ الكامل في أحاديث زواج النبي من (25) امرأة وطلق عشرة وارتدت واحدة وما تبع ذلك من أقاويل / 200 حديث

18_ الكامل في أحاديث ما كان لدي النبي من مِلك يمين وما تبع ذلك من أقاويل / 60 حديث

19_ الكامل في تواتر حديث رجم الزاني المحصن من (65) طريقا مختلفا إلي النبي

20_ الكامل في تفاصيل حديث غفر الله لبغيٍّ بسقيا كلب وبيان أنه ورد في غفران الصغائر وأن كلمة بغي تطلق لغويا علي من زنت مرة واحدة / 30 حديث وأثر

21_ الكامل في أحاديث المتعة وأيما رجل وامرأة تمتّعا فعِشرة ما بينهما ثلاثة أيام وأنها أبيحت للصحابة فقط وما تبع ذلك من أقاويل / 90 حديث

22_ الكامل في أحاديث زواج النبي من عائشة وعمرها (6) ست سنوات ودخل بها وعمرها (9) تسع سنوات وعمره (54) أربعة وخمسين عاما / 100 حديث

23_ الكامل في أحاديث لعن النبي المتبرجات من النساء وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 200 حديث

24_ الكامل في أحاديث أمر النبي النساء بالخِمار والغِلالة والذيل وما تبعها من أقاويل / 80 حديث
25_ الكامل في تواتر حديث لا نكاح إلا بولي من (12) طريقا مختلفا إلي النبي

26_ الكامل في شهرة حديث يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار عن (7) سبعة من الصحابة عن النبي وجواب عائشة علي نفسها

27_ الكامل في أحاديث لا تؤمُّ امرأةٌ رجلا ولو من وراء ستار / 60 حديث

28_ الكامل في أحاديث خلقت المرأة من ضلع أعوج فدارِها تعِش بها ولن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة وما في معناه / 50 حديث

29_ الكامل في أحاديث أذِن النبي في ضرب النساء ولا ترفع عصاك عن أهلك / 50 حديث

30_ الكامل في أحاديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها ولا تُقبل لها حسنة إن باتت وزوجها عليها غاضب وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 150 حديث

31_ الكامل في تواتر حديث لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما عظّم الله عليها من حقه ، من (20) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

32_ الكامل في شهرة حديث لا يجوز لامرأة أمر في مالها إلا بإذن زوجها ، من (9) تسع طرق مختلفة إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

33_ الكامل في أحاديث كان النبي لا يصافح النساء وإن صافح وضع علي يده ثوبا / 25 حديث

34_ الكامل في تواتر حديث أكثر أهل النار النساء ، من (20) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

35_ الكامل في أحاديث كان النبي يقبّل نساءه وهو صائم وقدرته علي ملك نفسه وحديث عائشة كان النبي يقبّلني ويمصُّ لساني / 40 حديث

36_ الكامل في أحاديث كان النبي يباشر نساءه وهي حائض وعلي فرجِها خِرقة / 40 حديث

37_ الكامل في أحاديث نهي النبي النساء عن الخروج لغير ضرورة وقال ارجعن مأزورات غير مأجورات وما في معناه / 100 حديث

38_ الكامل في أحاديث أن النبي قام لجنازة يهودي وقال إنما قمنا للملائكة وإعظاما للذي يقبض الأرواح / 20 حديث

39_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الكبري / 500 حديث

40_ الكامل في تواتر حديث دابة آخر الزمان من (30) طريقا مختلفا إلي النبي

41_ الكامل في تواتر حديث يأجوج ومأجوج من (30) طريقا مختلفا إلي النبي

42_ الكامل في تواتر حديث نزول عيسي آخر الزمان من (35) طريقا مختلفا إلي النبي

43_ الكامل في تواتر حديث المسيح الدجال من (100) طريق مختلف إلي النبي

44_ الكامل في زوائد مسند الديلمي وما تفرد به عن كتب الرواية / 1400 حديث

45_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حفظ علي أمتي أربعين حديثا ومن حسّنه وعمل به من الأئمة

46_ الكامل في آيات وأحاديث وصف من لم يسلم بالسفهاء والكلاب والحمير والأنعام والقردة والخنازير وأظلم الناس وأشرِّ الناس إلي آخر ما ورد من أوصاف / 300 آية وحديث

47_ الكامل في أحاديث قول أبي طالب للنبي إن قومك أنصفوك يقولون لك لا تسبهم ولا تشتمهم ولا تسفههم ولا تقتحم مجالسهم حتي لا يسبوك ويشتموك ويؤذوك / 200 حديث

48_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الفتنة في قوله تعالي (والفتنة أكبر من القتل) المراد بها الكفر / أي أن الكفر والشرك أعظم عند الله من القتل

49_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث قصة الغرانيق وذِكر (25) صحابي وتابعي وإمام ممن قبِلوها وفسّروا بها القرآن

50_ الكامل في أحاديث كان النبي يخيّر المشركين بين الإسلام والقتل فمن أسلم تركه ومن أبَي قتله ونقل الإجماع علي ذلك وأن ما قبله منسوخ / 350 حديث و50 أثر

51_ الكامل في أحاديث شروط أهل الذمة وإيجاب عدم مساواتهم بالمسلمين وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 900 حديث

52_ الكامل في تواتر حديث لا يُقتل مسلم بكافر قصاصا وإن قتله عامدا وإنما له الدية فقط من (19) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

53_ الكامل في تواتر حديث لا يرث الكافر من المسلم شيئا من (13) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

54_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث دية الكتابيِّ نصف دية المسلم من خمسة طرق ثابتة عن النبي وما تبع ذلك من أقاويل ونفاق وحروب

55_ الكامل في أحاديث من جهر بتكذيب النبي أو قال ديننا خيرٌ من دين الإسلام يُقتل وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 100 حديث

56_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن المرأة التي وضعت السم للنبي في الشاة قتلها النبي وصَلَبَها

57_ الكامل في تواتر حديث من أسلم ثم تنصّر أو تهوّد أو كفر فاقتلوه من (40) طريقا مختلفا إلي النبي ونقل الإجماع علي ذلك وبيان اختلاف حد الردة عن حد المحاربة وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

58_ الكامل في تواتر حديث أخرجوا اليهود والنصاري من جزيرة العرب ولا يسكنها إلا مسلم من (14) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

59_ الكامل في أحاديث من أبَي الإسلام فخذوا منه الجزية والخَرَاج ثلاثة أضعاف ما علي المسلم واجعلوا عليهم الذل والصَّغار وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 200 حديث

60_ الكامل في أحاديث من أبَي الجزية والخَرَاج وشروط أهل الذمة أو خالفها حكم فيهم النبي بالقتل وأخذ أموالهم غنائم ونسائهم وأطفالهم سبايا وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 250 حديث

61_ الكامل في شهرة حديث أمرنا النبي أن نكشف عن فرج الغلام فمن نبت شعر عانته قتلناه ومن لم ينبت شعر عانته جعلناه في الغنائم السبايا من (10) طرق مختلفة إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

62_ الكامل في أحاديث من شهد الشهادتين فهو مسلم له الجنة خالدا فيها وله مثل عشرة أضعاف أهل الدنيا جميعا وإن قتل وزني وسرق ومن لم يشهدهما فهو كافر مخلد في الجحيم وإن لم يؤذ إنسانا ولا حيوانا / 800 حديث

63_ الكامل في أحاديث لا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ولا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمة / 150 حديث

64_ الكامل في أحاديث أن قوله تعالي (لتجدن أقربهم مودة) نزل في أناس من أهل الكتاب لما سمعوا القرآن آمنوا به وبالنبي / 80 حديث

65_ الكامل في أحاديث نُهِينا أن نستغفر لمن لم يمت مسلما وحيثما مررتَ بقبر كافر فبشّره بالنار / 70 حديث

66_ الكامل في تواتر حديث استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي من (24) طريقا مختلفا إلي النبي وأن حديث إحياء أبوي النبي حديث آحاد بإسناد مسلسل بالكذابين والمجهولين

67_ الكامل في شهرة حديث أن أبا نبي الله إبراهيم في النار من تسع طرق مختلفة إلي النبي

68_ الكامل في تواتر حديث أطفال المشركين في النار والوائدة والموءودة في النار من (10) عشر طرق مختلفة إلي النبي

69_ الكامل في تواتر حديث سُئل النبي عن قتل أطفال المشركين فقال نعم هم من أهليهم من (11) طريقا مختلفا إلي النبي وبيانه

70_ الكامل في أحاديث إباحة التألّي علي الله وأمثلة من تألّي الصحابة علي الله أمام النبي وأحاديث النهي عنه والجمع بينهما / 70 حديث

71_ الكامل في أحاديث من رأي منكم منكرا فليغيّره وإن الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيروه عمَّهم الله بالعقاب / 700 حديث

72_ الكامل في أحاديث لا تصاحب إلا مؤمنا ولا يأكل طعامك إلا تقيّ ومن جالس أهل المعاصي لعنه الله / 50 حديث

73_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس ومن خلع جلباب الحياء فلا غيبة له من (10) عشر طرق عن النبي

74_ الكامل في تواتر حديث أيما امرئ سببتُه أو شتمتُه أو آذيته أو جلدته بغير حق فاللهم اجعلها له زكاة وكفّارة وقُربة من (20) طريقا مختلفا إلي النبي

75_ الكامل في أحاديث فضائل العرب وحب العرب إيمان وبغضهم نفاق / 100 حديث

76_ الكامل في أحاديث فضائل قريش وأن الله اصطفي قريشا علي سائر الناس وحب قريش إيمان وبغضهم نفاق / 200 حديث

77_ الكامل في أحاديث أُحِلَّت لي الغنائم ومن قتل كافرا فله ماله ومتاعه وأحاديث توزيع الغنائم وأنصبتها وأسهمها / 900 حديث

78_ الكامل في أحاديث من كان النبي يعطيهم المال للبقاء علي الإسلام وقولهم كنا نبغض النبي فظلَّ يعطينا المال حتي صار أحبَّ الناس إلينا / 50 حديث

79_ الكامل في أحاديث إن خُمُس الغنائم لله ورسوله وأحلَّ الله للنبي أن يصطفي لنفسه ما يشاء من الغنائم والسبايا / 100 حديث

80_ الكامل في أحاديث اغزوا تغنموا النساء الحِسان ومن لم يرض بحكم النبي قال لأقتلنَّ رجالهم ولأسبينَّ نساءهم وأطفالهم وأحاديث توزيعهم كجزء من الغنائم كتوزيع المال والمتاع / 300 حديث

81_ الكامل في أحاديث نقل العبد من سيد إلي سيد أفضل في الأجر وأعظم عند الله من عتقه ونقل الإجماع أن عتق العبيد ليس بواجب ولا فرض / 950 حديث

82_ الكامل في أحاديث لا يُقتل حرٌ بعبد قصاصا وإن قتله عامدا وعورة الأمَة المملوكة من السرة إلي الركبة وباقي الأحكام التي تختلف بين الحر والعبد / 250 حديث

83_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن صححه من الأئمة

84_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسّنه وضعّفه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

85_ الكامل في أسانيد وتضعيف حديث نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام وتضعيف الأئمة له وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

86_ الكامل في تواتر حديث لا تأتوا النساء في أدبارهن ولعن الله من أتي امرأته في دبرها من (19) طريقا مختلفا إلي النبي

87_ الكامل في تواتر حديث الشؤم في الدار والمرأة والفرس عن (9) تسعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

88_ الكامل في تواتر حديث شهادة امرأتين تساوي شهادة رجل واحد وشهادة المرأة نصف شهادة الرجل وإن كانت أصدق الناس وأوثقهم في رواية الحديث النبوي

89_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث إذا أتي الرجل امرأته فليستترا ولا يتجردا تجرد العِيرَين ونقل الإجماع أن عدم تعري الزوجين عند الجماع مستحب

90_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا يدخل الجنة ديوث من سبعة طرق عن النبي

91_ الكامل في شهرة حديث لعن الله المحَلِّل والمحَلَّل له من (8) ثمانية طرق مختلفة إلي النبي

92_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ومن حسّنه من الأئمة والإنكار علي من منع العمل به

93_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه ضعيف أو متروك

94_ الكامل في أحاديث مِصر وحديث إذا رأيت فيها رجلين يقتتلان في موضع لبِنة فاخرج منها / 60 حديث

95_ الكامل في أحاديث الشام ودمشق واليمن وأحاديث الشام صفوة الله من بلاده وخير جُندِه / 200 حديث

96_ الكامل في أحاديث العراق والبصرة والكوفة وكربلاء / 120 حديث
97_ الكامل في أحاديث قزوين وعسقلان والقسطنطينية وخراسان ومَرو / 90 حديث

98_ الكامل في أحاديث سجود الشمس تحت العرش في الليل كل يوم والكلام عما فيها من معارضة لقوانين علم الفلك

99_ الكامل في أحاديث الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار وفعل النبي لذلك (10) عشر سنين وجواب مُنكِري الاستنجاء بالمنديل علي أنفسهم / 40 حديث

100_ الكامل في أحاديث الأمر بقتل الكلاب صغيرها وكبيرها أبيضها وأسودها حتي الكلاب الأليفة وكلاب الحراسة والكلام عما نُسِخ من ذلك / 120 حديث

101_ الكامل في تواتر حديث من اقتني كلبا غير كلب الصيد والحراسة نقص من أجره كل يوم قيراط من (14) طريقا مختلفا إلي النبي

102_ الكامل في تقريب (سنن ابن ماجة) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

103_ الكامل في أحاديث (سنن ابن ماجة) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 140 حديث

104_ الكامل في تقريب (سنن الترمذي) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث والإبقاء علي ما فيه من الأقوال الفقهية وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

105_ الكامل في أحاديث (سنن الترمذي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 50 حديث

106_ الكامل في تواتر حديث الميت يُعَذَّبُ بما نِيح عليه عن (7) سبعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

107_ الكامل في تواتر حديث أن النبي بال قائما عن عشرة من الصحابة وإنكارهم علي عائشة

108_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن لا يُقتل مسلمٌ بكافر قصاصا وإن كان معاهدا غير محارب مع ذِكر (50) صحابيا وإماما منهم مع بيان تناقض أبي حنيفة في المسألة وجوابه علي نفسه

109_ الكامل في زوائد كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي وما تفرد به عن كتب الرواية / 700 حديث

110_ الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد

111_ الكامل في أحاديث الصلاة وما ورد في فرضها وفضلها وكيفيتها وآدابها / 5700 حديث

112_ الكامل في أحاديث قتل تارك الصلاة ونقل الإجماع أن تارك الصلاة يُقتل أو يُحبس ويُضرب حتي يصلي / 90 حديث

113_ الكامل في أحاديث الوضوء وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 1000 حديث
114_ الكامل في تواتر حديث الأذنان من الرأس في الوضوء من (16) طريقا مختلفا إلي النبي

115_ الكامل في أحاديث الأذان وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 390 حديث

116_ الكامل في أحاديث الجماعة والصف الأول للرجال في الصلاة وما ورد في ذلك من فضل وآداب / 340 حديث

117_ الكامل في أحاديث القراءة خلف الإمام في الصلاة / 85 حديث
118_ الكامل في أحاديث المسح علي الخفين في الوضوء / 170 حديث

119_ الكامل في أحاديث التيمم وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 90 حديث
120_ الكامل في أحاديث سجود السهو في الصلاة وما ورد في كيفيته وآدابه / 60 حديث

121_ الكامل في أحاديث صلوات النوافل وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 980 حديث
122_ الكامل في أحاديث المساجد وما ورد في بنائها وفضلها وآدابها / 1000 حديث

123_ الكامل في أحاديث القنوت في الصلاة وما ورد في فضله وآدابه / 70 حديث

124_ الكامل في أحاديث الوتر والتهجد وقيام الليل وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 870 حديث

125_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه

126_ الكامل في أحاديث السواك وما ورد في فضله وآدابه / 170 حديث

127_ الكامل في أحاديث صلاة الجنازة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 380 حديث

128_ الكامل في أحاديث صلاة الاستسقاء وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 50 حديث

129_ الكامل في أحاديث صلاة الاستخارة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 10 أحاديث

130_ الكامل في أحاديث صلاة التسابيح وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها وتصحيح أكثر من (20) إماما لها

131_ الكامل في أحاديث صلاة الحاجة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 35 حديث

132_ الكامل في أحاديث صلاة الخوف وما ورد في كيفيتها وآدابها / 65 حديث

133_ الكامل في أحاديث صلاة الكسوف والخسوف وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 100 حديث

134_ الكامل في أحاديث صلاة العيدين وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 115 حديث

135_ الكامل في أحاديث صلاة الضحي وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 125 حديث

136_ الكامل في أحاديث رجم الزاني مع بيان أن تحريم الزني أمر شرعي وليس طبيا أو لمنع اختلاط النسل بسبب إباحة نكاح المتعة (20) سنة في أول الإسلام / 180 حديث

137_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفّي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم

138_ الكامل في أحاديث سبب نزول آية (لا إكراه في الدين) وبيان أنها نزلت في اليهود والنصاري وليس في عموم المشركين والمرتدين والفاسقين / 85 حديث وأثر

139_ الكامل في تواتر حديث من كنتُ مولاه فعليٌّ بن أبي طالب مولاه من (40) طريقا مختلفا إلي النبي

140_ الكامل في آيات وأحاديث وإجماع إن الدين عند الله الإسلام ولا يدخل الجنة إلا مسلم وحيثما مررت بقبر كافر فبشّره بالنار وما ورد في هذه المعاني / 1300 آية وحديث

141_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من (40) طريقا إلي النبي ومن صححه من الأئمة وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل علي بن أبي طالب

142_ الكامل في أحاديث بعثني ربي بكسر المعازف والمزامير وبيان اختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 120 حديث / مع بيان وتنبيه حول سرقة بعض كتب الكامل ونسبتها لغير صاحبها

143_ الكامل في أحاديث حرم النبي الغناء ولعن المغنِّي والمغنَّي له مع بيان اختلاف حكم المغنية الحرة عن المغنية الأمَة المملوكة واختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 100 حديث

144_ الكامل في أحاديث الخمر وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود وبيان عدم امتناع الصحابة عنها قبل تحريمها / 700 حديث

145_ الكامل في تواتر حديث ما أسكر كثيره فقليله حرام من (19) طريقا مختلفا إلي النبي

146_ الكامل في تواتر حديث من شرب الخمر أربع مرات فاقتلوه من (15) طريقا مختلفا إلي النبي وبيان اختلاف الأئمة في نَسخِه

147_ الكامل في أحاديث السرقة وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود بقطع الأيدي والأرجل / 650 حديث

148_ الكامل في أحاديث حد السرقة وما ورد فيه من مقادير وقطع الأيدي والأرجل ونقل الإجماع علي ذلك / 140 حديث

149_ الكامل في أحاديث عمل قوم لوط وما ورد فيه من تحريم وذم ووعيد وعقوبة وحدود مع بيان أن تحريم ذلك أمر شرعي وليس طبي / 100 حديث

150_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط مع بيان اختلاف الصحابة والأئمة في حده بين الرجم والقتل والحرق

151_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من وقع علي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ومن صحّحه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعّفه

152_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدُوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين

153_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث المرأة تُقبِل وتُدبِر في صورة شيطان فمن وجد ذلك فليأت امرأته ونصرة الإمام مسلم في تصحيحه وبيان تعنت وجهالة مخالفيه

154_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث صدقك وهو كذوب وبيان فائدته الفقهية في عدم اعتبار الحالات الفردية في القواعد العامة

155_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي حد الردّة وأنه علي مجرد الخروج من الإسلام بقول أو فعل مع ذِكر (150) صحابي وإمام منهم وبيان سبب إخفار الجُدد لكثير من آثار وإجماعات الصحابة والأئمة

156_ الكامل في تقريب (سنن الدارمي) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

157_ الكامل في أحاديث (سنن الدارمي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 10 أحاديث

158_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث خلق الله التربة يوم السبت ومن صححه من الأئمة ونصرة الإمام مسلم علي تعنت مخالفيه

159_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث النساء شقائق الرجال وبيان أنه ورد مخصوصا مقصورا علي الجِماع وتشابه الأبناء مع الآباء والأمهات بالوراثة

160_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث علي بن أبي طالب سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغُرِّ المُحجَّلين من خمس طرق عن النبي

161_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يتجلَّي الله يوم القيامة لعباده عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة من خمس طرق عن النبي

162_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الزهرة فتنت المَلَكين هاروت وماروت فمسخها الله كوكبا ومن صححه من الأئمة ومن قال به من الصحابة

163_ الكامل في إعادة النظر في حديث نباتُ الشَّعرِ في الأنفِ أمانٌ من الجُذام وإثبات صحته وجوابي علي نفسي وحججي حين ضعّفتُه

164_ الكامل في تقريب (صحيح ابن حبان) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث ضعيف فيه ونصرة الإمام ابن حبان علي تعنت مخالفيه

165_ الكامل في تقريب (الأدب المفرد) للبخاري بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان أن ليس فيه إلا ستة أحاديث ضعيفة فقط وبيان جواز العمل بالضعيف والضعيف جدا

166_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي الخِمار وتحريم إظهار المرأة لشئ من جسدها سوي الوجه والكفين علي الأكثر مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم وكشف جهالة الحدثاء الأغرار

167_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي جواز ضرب الرجل امرأته باليد والعصا مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم وبيان أن معني النشوز هو العصيان بالقول أو الفعل وكشف جهالة الحُدثَاء الأغرار

168_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن آيات (قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) و(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) و(إن جنحوا للسلم فاجنح لها) وأشباهها منسوخة في المشركين ومخصوصة بمزيد أحكام في أهل الكتاب مع ذِكر (120) صحابي وإمام منهم و(280) مثالا من آثارهم وأقوالهم

169_ الكامل في تقريب (الجامع الصغير وزيادته) للسيوطي ببيان الحكم علي كل حديث وإصلاح ما أفسده المتعنتون في الحكم علي أحاديثه ورفع نسبة الصحيح فيه من (55 %) إلي (90 %) مع تشكيل جميع ما في الكتاب من أحاديث / 14500 حديث

170_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وتصحيح أكثر من (15) إماما له وبيان الأسباب الحديثية لتعنت كثير من المعاصرين في الحكم علي الأحاديث

171_ الكامل في أحاديث (مسند أحمد) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه

سلسلة الكامل / كتاب رقم 172 /

الكامل في أحاديث (سنن أبي داود) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (98 %) من أحاديثه

لمؤلفه د / عامر أحمد الحسيني .. الكتاب مجاني

(نسخة جديدة بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول)